ولا ابتداء فيقع ثانيا بشرطه ايضا وان قصد الابتداء صدق بيمينه ووقع رجعيا

واما السؤال الحادي والعشرون فالجواب عنه انه يجوز قتل القرد مطلقا بل يستحب كما يصرح به كلام الشيخين وغيرهما لانهم جعلوه من السباع التي يتقوى بنابه كالكلب والاسد والذيب والنمر والدب والفهد ثم قالوا ويستحب قتل الموذيات كالحية والعقرب والفار والكلب العقور والغراب الذي لا يؤكل والحداة والنسر والعقاب والسباع والبوغوث والبق والزنبور والبعوض مسلم الشهور في الفواسق الخمس والمار وي الكلب هذي وغيره من الامر بقتل السبع الضاري واستثنوا من السباع الفهد ونحوه وما فيه منفعة ومضرة ومثله الصقر والباز ي فلا يسن قتلها لنفعها او لا يكره لضررها قالوا ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالخنافس والجعلان والوحم ويحرم قتل ما نهي عن قتله كالنحل والنمل السليماني والخطاف والهدهد وكل ما لا يؤكل وما فيه منفعة مباحة وليس فيه مضرة ككلب الصيد والحراسة وما نقرر علم جواز قتل القرد مطلقا بالشرك والكبين وغيرهما ولا يؤثر ذلك التشاوم بقتله وان غير العقور من الكلاب ان كان فيه منفعة مباحة وليس فيه ضرر حرم قتله وان كان فيه نفع وضرر جاز قتله بلا كراهة وان لم يكن فيه نفع ولا ضرر فيه تناقض والمعتمد منه الحرمة ومن ثم قلت في شرح مختصر الروض ووقع للنووي وغيره العقور الذي لا نفع فيه تناقض واحترز بالاسود في المجموع فانه يحرم قتله وزاد في البسيط انه لا خلاف فيه ونقله في شرح مسلم عن الاصحاب فما اعتمده الاسنوي ونقله عن الامام من جواز قتله ضعيف انتهى وان ما لا ضرر فيه من الحشرات يحرم قتله الا اذا تعذر دفعه عن قتله واذا كثر الموذي من الحشرات ولم يندفع الا باحراقه جاز احراقه كما صرح به القاضي حسين في بعضها وسع الامكان ايذاؤه لما لا يؤكل والحيوان محترم وليس من ايذائه الجائز لقتله كثرته ووقوعه في المائعات فلا يجوز قتل ما نهي عن قتله من الحشرات لاجل ذلك كما هو ظاهر لامكان صونها عنها ولا يلزم من العفو عن قتله فيها لاجل عسر صرفها عنه ومشقته قتلها لان ذلك المشقة لان امر العفو اسهل من القتل فالتفي في العفو باد في سبب وهو مجرد المشقة ولم يلتفوا في القتل بذلك واما كونها تنجسها بتغيير ها به فهو نادر على انه لا صنع لها في ذلك التنجيس لانه من احكام الشرع ولا نظر للونها سببه ونظير ذلك العفو اذا كانت تدخل المساجد وتنجسه بمرورها لا يجوز قتلها ولا ايذاؤها لاجل ذلك وكذلك الكلب لو كان يتجس الناس في الطريق لا يجوز قتله لاجل ذلك والا لجاز قتل جميع الكلاب مطلقا **واما السؤال الثاني والعشرون** فالجواب

مطلقا هل يجوز قتل القرد مطلقا بل يستحب

يحل اذا كانت البهيمة تتنجس بمرورها ولا يجوز قتلها ولا ايذاؤها لاجل ذلك

فالجواب عنه اذا طرء بعد القسمة غلط وحيف بان ادعاه احد الشركاء وثبته واقام بذلك بينة رجلين او رجل وامرأتان او شاهد ويمين او علم الحاكم او اقر الخصم او يمين الرد فان كانت قسمة اجبار نقضت فان لم تكن حجة فله تحليف بقية شركائه ومن نكل منهم نقضت القسمة في حقه فان حلف خصمه ولا يكلفون بينة بعدهم فان كانت قسمة تراض بان رضوا اقاسما يقسم بينهم او قسموا بانفسهم وتراضوا بها وثبت الغلط بيعا فانها لا تنقض وان ثبت ذلك اذا تقرر ذلك فتنظر في القسمة الواقعة بين الشريكين فالسؤال وتجري هذه التفاصيل التي ذكرناها باحكامها وح فاذا كان قال البائع للمتعهد بعتك حصتي من هذه الارض صار المتعهد يملك بعضها شائعا فله الدعوى على الشريك القديم وعلى المشتري منه شراء وبناء بالحبس والغلط وتثبيته او يحلف خصمه فان نكل حلف هو واستحق وان كان قال له بعتك هذه القطعة لحيث ثبت النقض لبيع البيع الا في بعضها لان القسمة اذا انقضت رجعت الارض الى ما كانت عليه قبل القسمة وهو الاشاعة وقضيتها ان البائع لا يملك من تلك القطعة القباء ها الا بعضها فيصح البيع فيه بنصف الثمن وحيث لم يثبت النقض فالبيع صحيح لا يشيع للمتعهد على المشتري مطلقا واذا سبق شراء المتعهد واذا سبق شراء المتعهد ولزم عقده على شراء الاخر اخذ منه بالشفعة لبنوطها لا لما ذكر في السؤال بل لان المتعهد مالك للمبيع ينصرف فيه كيف شاء وليس له بعد لزوم العقد فسخه لا بخيار ولا بتحالف ثم المراد ببيع العهدة ان مريد البيع والشراء يتفقان قبلها على شرط لو اقترن بالعقد افسده ومنها ان البائع اذا جاء بالثمن للمشتري اخذه وترك له المبيع ثم بعد ان يتفقا على ذلك يعقد ان البيع والشراء من غير شرط في العقد صحيح معتد به عند الشافعي رضي الله تعالى عنه لكنه مكروه واذا حكمنا بصحته ترتبت عليه جميع احكام البيع البت ووقع لجماعة من اليمنيين في هذه المسئلة اختبا رات عجيبة خارجة عن مذهب الشافعي وقواعده بالكلية فلا يجوز للشافعي تقليدهم في شيء منها نعم ان صحت عن بعض المجتهدين جاز تقليده ذلك المجتهد فيها فليعلم ذلك كل واقف عليه ويعمل به فانه مهم ومع ذلك فليعلم من المنوه عنهم بعملون بما قاله وليبك الجماعة في بيع العهدة من غيران يعلم انها حيلة من المجتهدين قال به او لا وهذه زلة عظيمة وقبيحة سخيمة تنبئ عن التساهل في دين الله تعالى واتباع ما لا يجب